

دور جوليان ووكر وترسيم الحدود السياسية لإمارات الساحل المتصالح "١٩٥٤-١٩٦٠". (*)

باحثة دكتوراه / حليلة علي يحيى عبد الله النقيب
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الشارقة

أ.د. خير الدين يوسف شترة
أستاذ بكلية الآداب
والعلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الشارقة

أ.م.د. سيف محمد البداوي
أستاذ مساعد بكلية الآداب
والعلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الشارقة

الملخص:

ظلت منطقة الخليج العربي بشكل عام وإمارات الساحل المتصالح (الإمارات العربية المتحدة حالياً) بشكل خاص بلا ترسيم حدود حتى عهد قريب، ففي منتصف القرن المنصرم أصبح من الضروري تخطيط الحدود بين إمارات الساحل المتصالح فيما بينها، وبين الإمارات مع جيرانها لا سيما مع سلطنة عُمان، وجدير بالذكر أن السبب الرئيس لدعوى ترسيم الحدود إنما يعود لاكتشاف النفط في أماكن متعددة بالمنطقة، لذا كان على دول المنطقة أن تسعى لضبط حدودها ودياً ودبلوماسياً من دون نزاعات مسلحة.

ولتحقيق هذه الغاية قررت وزارة الخارجية البريطانية إرسال أحد دبلوماسيها المخضرمين للقيام بتلك المهمة الشاقة في منطقة قبلية لم تكن تعرف ما يسمى بالحدود من قبل، والمقصود هنا هو الدبلوماسي "جوليان ووكر" الذي قضى أكثر من خمس سنوات بالمنطقة وهو يتحرك بهدف ترسيم الحدود بشكل دبلوماسي، إلا أنه في النهاية لم يُوفق في فض النزاعات وتحجيم بؤر الخلافات الحدودية التي كانت ناشبة بين دول المنطقة، لكن يمكن تسجيل أدوار أخرى لجوليان ووكر بعد إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة عام

(*) مجلة "وقائع تاريخية" العدد (٤١)، يولييه ٢٠٢٤.

دور جوليان ووكر وترسيم الحدود السياسية لإمارات الساحل المتصالح "١٩٥٤-١٩٦٠"

١٩٧١م، والذي استعانت به قيادة الدولة الجديدة في معالجة بعض القضايا المتعلقة بالحدود.

الكلمات المفتاحية: ترسيم الحدود، منطقة الساحل المتصالح (الإمارات العربية المتحدة حالياً)، جوليان ووكر.

Julian Walker and demarcating the political borders of the Trucial Coast Emirates "1954-1960".

Abstract:

The Arab Gulf region in general and the Trucial States (currently the United Arab Emirates) in particular remained without border demarcation until recently. Due to the emergence of oil in various places in the region, it was necessary to define borders to provide security for oil exploration companies and to enable them to drill without disputes or border disputes. As a result, the British Foreign Ministry decided to send one of its diplomats, Julian Walker, to carry out that arduous task in a tribal region that did not know the so-called borders before. From border disputes, he was often used even after the United Arab Emirates gained its independence in 1971 AD, and to take his advice on some issues related to borders in order to avoid disputes that might arise as a result. Accordingly, the aim of this paper is to evaluate the role of Julian Walker in drawing the boundaries and how that was done in difficult terrain.

Key words: Border Demarcation, Trucial Coast (now United Arab Emirates), Julian Walker

المقدمة

تُعد دراسة الحدود السياسية والخلافات الناشئة عنها من أهم المواضيع التي حظيت باهتمام الباحثين والأساتذة المنشغلين بالدراسات والبحوث التاريخية والجغرافية والسياسية على حد سواء، والتي كانت تنتهي في الأغلب بنزاعات مسلحة بين تلك الدول التي فشلت كل المساعي الدبلوماسية في معالجة إشكالات الحدود فيما بينها.

ولقد تأخر ظهور الحدود السياسية في منطقة الخليج العربيين خاصة: إمارات الساحل (الإمارات العربية المتحدة حالياً)، ولم يتم ترسيمها إلا في العقد السادس من القرن الماضي من خلال المبعوث الدبلوماسي البريطاني الذي أوكلت إليه وزارة الخارجية البريطانية القيام بتلك المهمة.

ومن خلال هذه الدراسة، سنحاول تسليط الضوء على دور جوليان ووكر (Julian Walker) في ترسيم الحدود السياسية للإمارات، فمن هو جوليان ووكر الذي كُلف بترسيم الحدود لإمارات الساحل (الإمارات العربية المتحدة)؟ وهل وُفق ووكر في ترسيم الحدود السياسية للدولة بشكل يجنب الأطراف ذات الحدود المشتركة الوقوع في نزاعات ومشكلات حدودية مستقبلاً؟

وسوف تعتمد الدراسة على المنهج الاستردادي القائم على جمع المعلومات واستقصائها من مصادرها الأصلية والمراجع التي اهتمت بهذا الموضوع، كما تم الاعتماد على بعض الوثائق والبحوث والدراسات الأكاديمية السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة ومن أهمها: دراسة لمحمد مرسي عبد الله بعنوان: دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، حيث يشكل هذا الكتاب أهمية كبيرة بالنسبة لتاريخ الإمارات والخليج العربي منذ ١٨٩٢م، أي؛ منذ أن عقدت بريطانيا مع حكام الإمارات "الاتفاقيات المانعة" والتي بقيت نافذة المفعول إلى غاية إعلان

قيام اتحاد الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧١م، وهي فترة افتقرت للدراسة العلمية الرصينة، كدليل الخليج لمؤلفه "لوريمر" (Lorimer) الذي انتهى سرده التاريخي في عام ١٩٠٥م، وعالجت هذه الدراسة تاريخ الإمارات في خمسة فصول، بداية من الفصل الأول الذي جاء بعنوان "الإمارات والعلاقات الدولية" وانتهاءً، بالفصل الخامس والذي حمل عنوان "بريطانيا وعمان والإمارات وقضايا الحدود"، حيث عالج المؤلف فيه موقف بريطانيا من الحدود بين الإمارات وسلطنة عُمان من ناحية، وموقفها من الحدود بين الإمارات فيما بينها من ناحية أخرى، وتطرق كذلك إلى قضية الامتيازات النفطية وضرورة ترسيم الحدود الداخلية في المنطقة، وقيام وزارة الخارجية البريطانية بتكليف جوليان ووكر مساعد المعتمد السياسي في دبي برسم الحدود الداخلية بين الإمارات المشكلة للدولة، والحدود الخارجية مع جيرانها وخصوصاً مع سلطنة عُمان، وبناءً على ذلك الترسيم ظهرت أول خريطة للحدود تخص دولة الإمارات، فكانت ولا زالت المرجع الذي يعتمد عليه في تخطيط الحدود بين الإمارات إلى يومنا هذا.

ودراسة تحت عنوان "إمارات الساحل المتصالح: مذكرات جوليان ووكر"، للدبلوماسي البريطاني الذي قدم لإمارات الساحل منذ الخمسينيات من أجل ترسيم حدود المنطقة، فاعتمد على الخرائط البحرية وخريطة أبوظبي لويلفريد ثيسيجر (Wilfred Thesiger)، وظهرت أول خريطة رسمية للإمارات في أوائل الستينيات، وتناول هذا الكتاب عدة موضوعات تتعلق بوصوله للساحل أو ما أسماه بالعبودية والجالية البريطانية ومنطقة البريمي والحدود والعائلات الحاكمة وغيرها من الموضوعات.

١. التعريف بجوليان ووكر:

ولد جوليان فورتاي ووكر (Julian Fortay Walker) في ٧/مايو/١٩٢٩م^(١)، في منطقة ماريلبون في لندن، وكان والده طبيباً وله بعض المؤلفات، وفي عام ١٩٤٠م سافر مع والدته وأخته إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وأكمل دراسته في مدرسة أمريكية خاصة بنيويورك، وساعده أحد مرضى والده على العمل في السلك الدبلوماسي فعمل في وزارة الخارجية كاتباً مؤقتاً في الوكالة التابعة لبريطانيا^(٢)، بعدها انضم إلى سلاح البحرية كمتدرب ميكانيكي لاسلكي، ثم انتقل إلى دراسة التاريخ في إحدى الكليات في بلاده، وكان ووكر من عشاق السفر فسافر إلى عدة مناطق أوروبية وعربية^(٣).

كانت أمنية "ووكر" أن يكون أخصائياً في الثقافة واللغة الروسية، عندما كان في البحرية وواصل دراسته للغة الروسية ويقول في كتابه الموسوم بـ "إمارات الساحل المتصالح: مذكرات جوليان ووكر": على الرغم من شعوري بأنني رأيت ما يكفي من العرب، لقد أبلغت أنه تم اختياري لتعلم اللغة العربية^(٤).

انضم ووكر إلى دورة تمهيدية ضمت عدداً من المرشحين في الجيش البريطاني والقوات الجوية وشركات النفط ووزارة الخارجية في "كلية الدراسات الشرقية والإفريقية" "SOAS" في لندن، قبل الاتجاه إلى لبنان والالتحاق بدورة خاصة استغرقت عشرة أشهر في مركز الشرق الأوسط للدراسات العربية^(٥)، ينظمها نخبة من المعلمين الغربيين والعرب خاصة من الفلسطينيين، وأعتقد أنه تمكن من اللغة العربية لكن بعد وصوله إلى الشارقة انهارت ثقته على حد تعبيره، وكان من الضروري أن يقوم بتقوية اللغة العربية والإلمام بالمبادئ الأساسية فيها^(٦).

وصل ووكر إلى الشارقة عام ١٩٥٣م^(٧)، ولم يكن سعيدا بذلك؛ فلطالما تمنى أن يعمل في البحرين التي سبقت كما هو معلوم إمارات الساحل في الحياة المدنية، وكان حينها سكرتيرًا ثالثًا في المقيمة السياسية في البحرين حيث ملاعب التنس ونوادي الجولف وأحواض السباحة والحفلات وغيرها من مظاهر التحضر والرفاهية^(٨)، ومن شدة تدمره وصف مكان إقامته الجديد في الشارقة في كتابه المذكور سابقا "إمارات الساحل المتصالح: مذكرات جوليان ووكر" بما يلي: "في كوخ من الطين القذر على ساحل منكوب بالفقر"^(٩). ولا عجب أن تتسم لهجته وتعايبه بالقسوة والبعد عن الحيادية لأن بعض الكتاب الغربيين يلتزمون بأداب السياق والتعبير في الوثائق بما أنها رسمية مع مراعاة واحترام الأطراف الأخرى المرسلة إليها تلك الرسائل، لكن عندما تكون الفرصة سانحة لهم بالخوض في ميدان التأليف ترى التناقض الكبير والعجب مما يكتبون فمثلا في كتابه سالف الذكر "مذكرات جوليان ووكر"، نجده قد فاض بالتعابير القاسية دون مراعاة لأصحاب المكان ولا مناصبهم ولا حتى الزمان الذي كانوا يعيشون فيه ولا الظروف القاسية المحيطة بهم، ونسي المعاملة الطيبة التي حظي بها من قبل شيوخ المنطقة وأعيانها لتسهيل مهمة ترسيم الحدود بين الإمارات قدر المستطاع آنذاك في منطقة من العالم لم تكن تعرف الحدود السياسية، ناهيك عن شطف العيش الذي اتسمت به المنطقة لا سيما بعد تدهور تجارة الغوص على اللؤلؤ حتى اكتشاف النفط في المنطقة.

وانتقل ووكر من وكالة الشارقة إلى دبي عام ١٩٥٤م وبعدها بعام أي تحديدا في يناير عام ١٩٥٥م بدأ في عمله الجديد المتمثل بترسيم الحدود بين الإمارات، وكان معه مرشدون من الحكام لوضع خريطة للمناطق المباشرة بعيدا عن تلك المتنازع عليها، ثم استعان بكبار السن وعلى حد تعبيره "العقلاء القبليين"، كما أنه استعان بالتاريخ حتى يضع قراره النهائي بخصوص تلك

الحدود قبل رسمها على الخريطة^(١٠)، وبالمناسبة فإن مهمته لم تكن سهلة، بل تتطلب مزيداً من الدقة والجدل لتسوية المنازعات الناشئة بسبب تحديد الحدود بين المناطق .

وقام ووكر برسم أول خارطة سياسية لإمارات الساحل المتصالح بعدما أوكلت إليه وزارة الخارجية البريطانية هذه المهمة^(١١)، لدرجة أنه أطلق على تلك الحدود مسمى حدود ووكر "Boundary Walker"^(١٢)، وفي صيف ١٩٧٢م أي بعد عام من الاتحاد غادر ووكر إلى كامبريدج، لكنه كان يزور الإمارات بناءً على طلب الحكومة آنذاك لتصحيح ما أسماه بـ "السهو والأخطاء في الحدود التي سعت إلى تسويتها في الخمسينيات"^(١٣).

وواصلت وزارة الداخلية في الإمارات التشاور مع رسام حدود الإمارات جوليان ووكر حتى بعد مرور أكثر من ٤٠ عاماً على رسم خريطة الإمارات السياسية وتحديدًا إلى عام ٢٠٠٤م^(١٤). وما يتبادر إلى الذهن؛ ما مدى توفيقه في ترسيم الحدود بين الإمارات الداخلية والإمارات كدولة مع جيرانها؟ وهل جاء ترسيم تلك الحدود بناءً على المظاهر التضاريسية من جبال وأودية ومسطحات مائية كان لها دور في فصل الإمارات عن بعضها البعض بهذه الطريقة التي ظهرت عليها خريطة الحدود الداخلية للدولة؟ أم جاء ملياً لمفهوم أوروبي قطري غريب على المنطقة؟ أم كان استكمالاً لتحقيق مآرب ومصالح الاستعمار الذي لم يكن يعنيه مدى التجزئة والنزاعات الحدودية السابقة وربما المستقبلية؟

ونستنتج من تلك الحدود أنها حدود مصطنعة أي بفعل البشر ولم تحاك المظاهر الطبيعية، بل وتفصل بين قوميات لها نفس اللغة والدين والثقافة والتقاليد، ولم تراخ حقائق التاريخ والجغرافيا على حد سواء، وما هي إلا رغبة في استكمال استنزاف الموارد والثروات الخليجية، وبالتالي تحصد ثمار هذه

الحدود غير المتكافئة بمجرد نشوب نزاعات بين الأطراف المعنية تلبية لتحقيق مصالحهم الاستعمارية المتجددة.

واستمر ووكر في عمله في السلك الدبلوماسي البريطاني، حيث تقلد عدة مناصب وظيفية من عام ١٩٥٢م إلى عام ١٩٩٣م، كما عمل سفيرا لبريطانيا في اليمن من عام ١٩٧٩م إلى عام ١٩٨٤م، ثم عمل بعدها سفيرا في قطر من عام ١٩٨٤م إلى عام ١٩٨٧م، وتوفي ووكر في السابع من يوليو من عام ٢٠١٨م. عن عمر يناهز تسعة وثمانين عاما^(١٥).

٢. نشأة الحدود السياسية في إمارات الساحل المتصالح "دولة

الإمارات العربية المتحدة"

ورد في لسان العرب أن الحد هو: "الفصل بين شيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر أو لا يتعدى أحدهما على الآخر وجمعه: حدود"^(١٦) والحدود السياسية من منظور جغرافي هي "خطوط ترسم على الخريطة لتفصل بين الأماكن وتحدد الأطر الجغرافية لها وترسم الحدود لضمان توازن بيئي سكاني بين الأماكن"^(١٧)، أما في معجم مصطلحات الجغرافية الطبيعية والفلكية والسياسية فالحدود هي: " التي كانت من صنع الاستعمار الأوروبي، حين خضع الوطن العربي للاحتلال الأوروبي في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وتشبه الأشكال الهندسية والخطوط المستقيمة"^(١٨) وربما يكون هذا التعريف هو الأقرب للواقع في قصة ترسيم حدود الإمارات.

والحدود ظاهرة نتجت عن قيام القوميات المرتبطة بالوحدات السياسية وتعقيداتها سواء كانت طبيعية أو بشرية، ولا يمكن النظر إليها على أنها حقيقة جغرافية وضعتها الطبيعة على الخرائط، كما أن الحدود ليست حقيقة سياسية أو

اجتماعية معتمدة على إرادة الإنسان، إنما هي نتاج عوامل متعددة طبيعية وبشرية متداخلة مع بعضها البعض، ومما تجدر الإشارة إليه، أن الجماعات البشرية القديمة لم تعرف حدودا بالمعنى الذي نفهمه في يومنا هذا ونطبقه على أرض الواقع، بيد أن ظهور الدول بحدودها المخططة أثر حديث العهد^(١٩).

إن هذه الحدود ما هي إلا حواجز سياسية مصطنعة مهمتها الفصل بين الدول بشكل عام والأقطار العربية؛ بشكل خاص لا سيما أنها لا تستند إلى عوامل طبيعية أو بشرية إنما هي خطوط وهمية فرضها المستعمر على المنطقة. لتحقيق مآربه واستنزاف ثروات الشعوب القابعة تحت ويلات الاستعمار وتمديد فترات السيطرة على تلك المناطق ثم يوعزون ذلك إلى نشر السلام والحماية في المنطقة^(٢٠)، والنزاعات الحدودية في منطقتنا العربية كثيرة، حتى أصبحت المنطقة تعاني من التحديات الناجمة عن الخلافات الحدودية المستمرة التي خلفها الاستعمار وراءه، بل وتعمد عدم إيجاد حل للقضايا الحدودية بين دول المنطقة قصد إشغالها عن قضاياها الرئيسية، وإحداث خلافات جانبية تعرقها عن تحقيق الأمن والاستقرار ومواكبة التطورات العالمية^(٢١).

٣. الأسباب التي أدت إلى الاهتمام بترسيم حدود المنطقة ومن

يقف خلفه

لم تعرف منطقة إمارات الساحل المتصالح مسألة خطوط الحدود السياسية الحديثة التي أرغمتها على أن تتفصل عن جيرانها بل وتتفصل حتى فيما بينها، ذلك أنه لم يتم ترسيم الحدود وعقد الاتفاقيات المتعلقة بها إلا بعد الحرب العالمية الثانية، واقترن رسم هذه الحدود وقيام المفاوضات مع ظهور امتياز التتقيب عن النفط، فكان لا بد من ترسيم الحدود كأحد مظاهر تطور

المنطقة، وتكوين الدول فيها بمفهومها الحديث^(٢٢)، وارتبط تقسيم المنطقة ارتباطا وثيقا بالاعتبارات والمصالح الاستعمارية^(٢٣)، ولا يبدو تأثير اكتشافات النفط واضحا في صناعة الحدود السياسية بين الدول إلا شرق الجزيرة العربية، وموضوع حدود الإمارات عامة مع جيرانها كدولة قطر والمملكة العربية السعودية^(٢٤)، أما حدودها مع سلطنة عُمان فهي قضية لها جذورها وتاريخها في وقائع القرن التاسع عشر، وترجع حدود دولة الإمارات في منطقة رؤوس الجبال^(٢٥) إلى منتصف القرن التاسع عشر وبذلك تعتبر أقدم قضايا الحدود، ولم تكن الاعتبارات التاريخية أو الجغرافية أو القانونية بين المتنازعين، هي كل أسس الحلول التي أصدرتها حكومة الهند حينها إذ إن المصالح البريطانية ومسألة سيطرة بريطانيا على هذه المنطقة كانت ذات أثر كبير وجوهري، ولوريمر (Lorimer) مؤلف دليل الخليج عام ١٩٠٥م قد جمع كل هذه القرارات أثناء عرضه التاريخي والجغرافي للإمارات وسلطنة مسقط وعُمان، حتى إن هنتر "Hunter" الذي رسم خريطة هذه الموسوعة في عام ١٩١٧م لم يرسم أية حدود سياسية على الخريطة^(٢٦)، وفي دليل الخليج، تعتمد لوريمر في القسم الجغرافي عندما وصف الشارقة والمناطق التابعة لها في جدول يحتوي على اسم المنطقة والموقع والطبيعة والملاحظات، عدم وضع خانة للمساحة، مما يؤكد قطعيا أن الحدود لم ترسم ولم يكن لها وجود آنذاك^(٢٧)، بل كان النفط هو المحفز الأول والأساسي لظهور هذه الحدود الداخلية بين الإمارات.

وظلت فكرة الحدود السياسية مرفوضة من قبل شيوخ الساحل حتى فرضتها الظروف الاقتصادية التي تعاظم شأنها لا سيما بين الحربين العالميتين، وبالتالي سعي بريطانيا إلى سرعة تحديد كل منطقة تقع تحت حكم شيخ معين مما يسمح لشركات النفط الإنجليزية بتعيين السلطة المحلية التي من خلالها

تتمكن من الحصول على عقود الامتياز الخاصة بالبحث عن النفط في المناطق التي بدأ الجيولوجيون في دراستها، مما يعني أن فكرة إقامة حدود بين هذه المشيخات لم تتبع من الداخل إنما كان مصدرها من الخارج وفرضت على المنطقة وبشكل خاص من السلطات السياسية البريطانية التي كان محركها الأول: المصالح الاقتصادية المتمثلة باكتشاف النفط^(٢٨).

وبرزت مشكلات الحدود بين الإمارات بمجرد التوقيع على امتيازات النفط في ثلاثينيات القرن المنصرم، ولم يكن أحد مهتما بتخطيط الحدود قبل ذلك، فزمان ولاء القبائل لشيوخ المنطقة وحكامها كان الأمر الأهم والأبرز، ومن المعروف أنه لم يكن هناك موطن محدد بشكل دائم^(٢٩)، وتعد ديرة هذه القبائل هي حدود الشيخ الحاكم، ويعني ذلك أننا أمام عاملين متغيرين هما: الولاء والديرة، وتغير القبيلة ولاءها من حاكم إلى آخر في ظروف وأحداث معينة، وديرة القبيلة ومدى اتساع أرضها التي يعترف فيها لكل قبيلة للرعي والتجول وذلك قابل للتغير مع مرور الزمن، وتتغير الحدود السياسية تبعاً لولاء القبيلة كما تتغير الحدود السياسية أيضاً تبعاً لاتساع وتقلص ديرة القبائل^(٣٠).

وكما أسلفنا، فإن الحاجة الملحة لتحديد الحدود بين الإمارات ظهرت بشكل أساسي مع ظهور امتيازات النفط في الساحل منذ عام ١٩٣٧م، مما حدا بالسلطات البريطانية ولأول مرة إلى التدخل في الشؤون الداخلية للإمارات واعتبار ذلك مسألة تخص المصالح البريطانية، وكانت على رأس هذه الشؤون الداخلية مسألة الحدود، ومما تجدر الإشارة إليه هو أن أوضاع الخليج قد تغيرت وتدهورت مع أفول تجارة اللؤلؤ وتدهورها، وبالتالي نقص الموارد وعدم كفايتها لتقديم المعونات والهدايا لشيوخ القبائل في الداخل، مما أدى إلى ظهور نزاعات استقلالية عن الحكام لدى بعض رؤساء القبائل في الداخل^(٣١)، وإن هذه الولاءات عند هذه القبائل وتغيرها تجعل من تخطيط الحدود أمراً صعباً

للغاية وتتسبب في إثارة الكثير من المشاكل لأن الولاءات بطبيعتها في تغير وتقلب مستمر (٣٢) .

وظهرت أول مشكلة للحدود بين إمارتي أبو ظبي ودبي عام ١٩٣٧م، وتم الاتفاق شفويا على حل الخلاف لكن ذلك الاتفاق لم ينفذ إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث برزت المشكلة من جديد خاصة بعدما بدأت شركة تطوير نفط الساحل مزاولة عملها مرة أخرى، ونتيجة لاحتمالات ظهور النفط في المنطقة الواقعة بين الإماراتين، نشبت نزاعات استمرت من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٤٨م (٣٣) . مما يؤكد على أن النزاعات الاقتصادية وليست سياسية، فكل إمارة تريد أن تستأثر بأكبر قدر ممكن من النفط من خلال استحواذها على أكبر مساحة من الأرض بما يعود بالنفع على الإمارة وقاطنيها.

على أن أول الدراسات البريطانية للأوضاع الداخلية للإمارات كانت عندما أمر المقيم السياسي في بوشهر فاوُل_ "Fawle" (٣٤) والمعتمد السياسي في البحرين هيكونبوثم "Hickinbotham" (٣٥) بالإضافة إلى الضابط السياسي المعين عندئذ في الساحل "J.B. Howes" (٣٦) بالتعاون مع الوكيل السياسي عبدالرزاق (٣٧) في عمل دراسة تفصيلية لحقوق القبائل ومطالبهم إلى جانب معرفة مطالب حكام الإمارات في الداخل، وتمكن هيكونبوثم في عام ١٩٣٨م من رسم أول خريطة سياسية تبين حدود الإمارات المتصالحه، ونتيجة لتنامي المصالح البريطانية فقد زادت من اهتمامها بقضية الحدود بين الإمارات وسارعت إلى جمع المعلومات الجغرافية الصحيحة عن الداخل، وواجه البريطانيون حينها صعوبة وغموضاً في معرفة الشؤون الداخلية للإمارات لعدم توفر خريطة دقيقة لهذه المنطقة (٣٨)، والتي كانت طي النسيان بالنسبة للبريطانيين الذين وضعوا جل اهتمامهم بتأمين رحلاتهم التجارية البحرية فلم يكن يهمهم سوى ساحل الخليج العربي التي تمر عبر سفنهم إلى أن جاءت

بوادر اكتشاف النفط في المناطق الداخلية فتهافتوا لمعرفة الشؤون الداخلية بشكل دقيق ليتسنى لشركات التنقيب عن النفط أن تباشر أعمالها دون نزاع أو عقبات من قبل القبائل أو غيرهم.

وإزداد نشاط شركات التنقيب عن النفط في أوائل الخمسينيات، مما يعني أن مسائل الأمن والسلام داخل الإمارات أصبح أمراً ضرورياً وجوهرياً وما لبثت وزارة الخارجية البريطانية إلى أن أرسلت جوليان ووكر لإيجاد حل لقضايا الحدود بين الإمارات من خلال رسم خرائط تفصيلية للحدود بين الإمارات الداخلية وحدودها مع الخارج وخاصة سلطنة عُمان، وباشر ووكر عمله في عام ١٩٥٤م، واستمر على فترات حتى عام ١٩٦٠م، ولا يخفى على البريطانيين مدى حساسية هذه القضية، فسارعوا منذ البداية إلى التأكيد على أن عملهم يحتاج إلى الوساطة والتحكيم، وطلبوا من جميع شيوخ الإمارات موافقتهم لتحكيم بريطانيا وأبدوا استعدادهم للامتثال لقرارات مبعوثهم جوليان ووكر^(٣٩).

ولقد تغيرت سياسة البريطانيين تجاه إمارات الساحل خاصة بعد الحرب العالمية الثانية بشكل غير مسبوق فأصبحت تعنى بالشؤون الداخلية للإمارات، وبذلك تركوا سياستهم التقليدية التي لطالما ساروا عليها منذ عام ١٨٢٠م، وهي سياسة عدم التدخل بالشؤون الداخلية، ولقد أشرنا سابقاً إلى أن السبب الرئيس وراء هذا الاهتمام هو توقع العثور على النفط في الداخل، بالإضافة إلى تمتع الإمارات بموقع استراتيجي مهم للخطوط الجوية الدولية والذي تزامن مع وجود المطار المدني منذ عام ١٩٣٢م والقاعدة الجوية البريطانية في الشارقة التي نشأت خلال الحرب العالمية الثانية، ونتيجة للمناخ السياسي العالمي المناهض لتصفية الاستعمار واتهام الدول الإمبراطورية بإهمال مستعمراتها في جانب التعليم والرعاية الصحية، وحتى تتجنب الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس ألا وهي بريطانيا هذه الأمور أو تخفف على الأقل من حدتها أولت

بعض الأمور نوعاً من العناية كإنشاء قوة ساحل عُمان ١٩٥١م، ومجلس الإمارات المتصالحة ١٩٥٢م ومن ثم رسم الحدود الداخلية لاستتباب الأمن حتى يتسنى لشركات التنقيب عن النفط العمل بأمان وتعرف في الوقت نفسه حدود الامتيازات التي حصلت عليها من الحكام وغيرها من الأمور، والتي أهملتها طيلة ١٥٠ عاماً في الإمارات! (٤٠).

ونظراً لبروز مسألة الحدود وأهميتها فقد أعد قسم الأبحاث بوزارة الخارجية البريطانية في فبراير عام ١٩٦٣م أول خريطة رسمية للحدود بين الإمارات المتصالحة ألا وهي الإمارات العربية المتحدة حالياً، وبالرغم من تحديد الحدود ووضع الخريطة السياسية للدولة إلا أن الموافقة النهائية على هذه الحدود قد لقيت الكثير من الصعوبات، فعلى الرغم من موافقة الحكام على قبول التحكيم البريطاني فإن البعض لم يكن راضياً عن قرارات جوليا ووكر، فليس من السهل فرض حدود بمعناها الدولي على منطقة صغيرة، تقطنها قبائل لم تعرف طوال حياة تاريخها ما يسمى بالحدود بمعناها الحديث، وكان القلق والاحتياط واضحاً في خريطة جوليان ووكر حينما رسم بعض الحدود على أنها نهائية وأخرى غير نهائية في حين قيل عن بعض الحدود بين الإمارات أنها افتراضية (٤١).

فعلاً، فترسيم حدود إمارة الشارقة بكاملها كان أمراً مؤجلاً؛ لأنها متاخمة لجميع الإمارات المتصالحة، وأن الترسيم النهائي لحدودها يعني الترسيم النهائي للحدود الداخلية لجميع الإمارات، وقد تقرر في مراسلات سابقة بأنه يجب عدم المضي فيه (٤٢)، وهو ما زاد الأمر صعوبة ونقص المعلومات الجغرافية الدقيقة وأن الخريطة التي أعدها مسبقاً "هنتر"، لدليل الخليج الذي جمعه لوريمر لم تحدد الحدود الداخلية للإمارات كما أشرنا سابقاً، وحتى يصل المسؤولون البريطانيون إلى حل للمشكلات الحدودية ومتابعة جهود جوليان

ووكر أرسلت بدورها وزارة الخارجية البريطانية بعد عام ١٩٦٣ اللورد مارتين بيكماستر (Lord Martin Pickmaster)^(٤٣) لمرات عدة لتقديم بعض التوصيات وخاصة رأيه فيما يتعلق بوادي مدحاء ومنطقة أم الزمول^(٤٤) وقدم ووكر حينها رأيه في تقرير كتب عليه حينها "سري" إلى دار الاعتماد البريطاني مفاده أن وادي مدحاء كان جزيرة تابعة لأرض السلطنة تحيط بها الفجيرة ورأس الخيمة والشارقة وأن النحوة قرية تابعة للقواسم وتقع وسط هذا الوادي، والغونة تقع تحت سيطرة مسقط، وأنه يعتقد أن مسقط صاحبة القضية الأقوى والمسيطرة حسب الأمر الواقع على مناطق الوادي التي تطالب بها^(٤٥).

ومما يثير الاستغراب أن بريطانيا التي قامت بتقسيم العالم العربي ووضع حدود بين الدول وحاربت كل أشكال الوحدة في جميع أنحاءه إلا أن مصالحهم النفطية جعلتهم يطرحون إمكانية تحقيق الوحدة بين الإمارات، لأن إبرام اتفاقية شاملة بين الحكام والتعامل مع المنطقة كوحدة واحدة وفق اتفاقية حماية موحدة أفضل وأسهل بكثير من التعامل مع عدد من الوحدات المنفردة والمتنافسة والتي قد تعرقل في أي وقت ومكان عمل شركة النفط التي تنقب في كل إمارة^(٤٦). فانتمت السياسة البريطانية التي لطالما كانت تلهث وراء مصالحها أولاً وأخيراً من سياسة فرق تسد إلى سياسة وحد تسد!

٤. الجهود التي قام بها ووكر لترسيم الحدود السياسية (شرح

خريطته وأبعادها):

من المسلم به أن المشاكل والصراعات الحدودية والسياسية التي بليت بها دول الخليج هي بكل تأكيد من مخلفات الاستعمار، إلا أن ما يلفت الانتباه هو أن التكوين السياسي لدول المنطقة يتسم بعدم التكافؤ لا في المساحة ولا في

القوة البشرية ولا حتى ما يسمى بالقوة العسكرية، فقد نشأت الدول الكبيرة على حساب الدول الصغيرة التي تخشى الابتلاع في أي وقت متى ما توترت علاقاتها مع جيرانها، لذا فهي حذرة وفي قلق دائم جراء هذه المشكلات التي اصطنعها الاستعمار والتي فرضت عليها بتعمد أو ربما بغير ذلك، ناهيك عن تطويق حكام الساحل المتصالح منذ أن وطأت أقدام الاستعمار البريطاني بعدد من المعاهدات غير المتكافئة بدافع ما أسمته الحماية، وتجاهلت تماما الأوضاع الداخلية وما يتخللها من نزاعات ومشاكل وفقر بذريعة ما ادعته من عدم التدخل في الشؤون الداخلية آنذاك^(٤٧).

وإن المتأمل لخريطة حدود الإمارات المتصالحة "الإمارات العربية المتحدة حاليا" نتيجة لترسيم الحدود من قبل جوليان ووكر وتوصياته يرى أنها كالفيسفاء تماما، فأراضي كل مشيخة من المشيخات أو إمارة من الإمارات موزعة على مواقع جغرافية غير متصلة بل ومتداخلة مع الإمارات الأخرى^(٤٨)، والمتمتع جيدا في خريطة الحدود السياسية للإمارات سيلاحظ جلياً حالة التجزئة والتشتت الناتج عن تخطيط الحدود الداخلية لكل إمارة، مما يعكس مدى تفنن الاستعمار البريطاني في نشر التفرقة والتناثر بين الإمارات السبع والتي تشكل مجتمعة دولة الإمارات العربية المتحدة^(٤٩).

واعتمد ووكر في رسم خريطة الحدود السياسية للإمارات والتي لا تزال هي المرجع الذي يعتمد عليه في تخطيط الحدود بين الإمارات إلى يومنا هذا على الولاء القبلي والاتصال شخصيا بمختلف رؤساء القبائل والعشائر وعلى مبدأ الزكاة والملكية والأدلة التاريخية وغيرها، وأوعز تداخل بعض الإمارات مع البعض الآخر بشكل غريب نتيجة للتعقيدات الناتجة عن عدم مطابقة التوزيع القبلي لادعاءات الوراثة^(٥٠)، وحصل ووكر على تعهدات من شيوخ المنطقة مكتوبه بأنهم سيقبلون التحكيم والبريطاني والقرارات بشأن تقسيم أراضيهم^(٥١).

ويبدو أن الحدود التي وضعها ووكر ليست دقيقة إلا أن الحكام قبلوها ووافقوا عليها جميعا بضغط من بريطانيا ونتيجة للفقير والتدهور الاقتصادي التي عانت منه المنطقة لمدة من الزمن لا سيما بعد انحسار عصر الغوص على اللؤلؤ ولم يكن بإمكانهم الرضا أملا بوجود النفط في أراضيهم فحرص كل حاكم على الاستحواذ على أكبر مساحة ممكنة من اليابس أملا في تبدل الحياة الاقتصادية وتحسين الأحوال المعيشية لإمارته.

٥. ما مزايا تلك الخريطة وعيوبها؟

وتؤكد خريطة ترسيم الحدود بين الإمارات والتي رسمها ووكر كما أشرنا لذلك في عدة مواضع في هذا البحث، وموافقة وزارة الخارجية عليها على مدى الفوضى في توزيع الحدود وتداخل الإمارات مع بعضها البعض، فمثلا منطقة "حتا" التابعة لدبي تبعد عنها حوالي ساعة و ٢٥ دقيقة وتكاد تكون بالكامل ضمن الأراضي العمانية وهي منفصلة تماما عن إمارة دبي، كذلك الحال بالنسبة لمنطقة مصفوت التابعة لعجمان والتي تبعد عنها حوالي ساعة و ٢٢ دقيقة وهي الأخرى محاطة بالأراضي العمانية من جميع الجهات ناهيك عن انفصالها هي الأخرى عن مدينة عجمان التابعة لها، ومدحاء مثلا التابعة لسلطنة عُمان بأحسن حالا من منطقتي حتا ومصفوت وهي التي تحيط بها أراضي دولة الإمارات من جميع الجهات وتبعد عن خورفكان وهي التابعة للشارقة ما يقرب من خمس دقائق فقط في حين تبعد عن العاصمة مسقط ما يصل إلى ثلاث ساعات و ٣٨ دقيقة، ومدينة دبا نفسها مقسمة إلى ثلاثة أقسام دبا الحصن التابعة لإمارة الشارقة ودبا الفجيرة التابعة لإمارة الفجيرة بالإضافة إلى دبا البيعة التابعة لسلطنة عُمان.

ومن الصعب أن تجد خريطة حدود سياسية رسمت بهذا الشكل السيء

إذا ما عدت إلى الخرائط السياسية في العالم ككل، بالرغم أن ووكر قضى أكثر من خمس سنوات في محاولة لرسم الحدود السياسية للإمارات حتى بدت وكأنها لوحة فنية لفنان بريطاني نجح في تقطيع أوامر الإمارات وإدخال بعضها بالأخرى، وفصل المناطق التابعة لإمارة معينة ووضعها في أراضي إمارة أخرى أو حتى خارج حدود دولة الإمارات، والسؤال الذي يطرح نفسه: هو أنه بالرغم من سوء رسم الحدود السياسية لدولة الإمارات فلماذا أعطى ووكر هذا الزخم والتصفيق الذي يعلوه الإعجاب من قبل الكثيرين دون الالتفات إلى مدى غرابة وتداخل الحدود التي رسمها بشكل يثير الدهشة، مدحاء مثلاً حيث أصبحت جيباً جغرافياً تابعاً لسلطنة عُمان داخل الأراضي الإماراتية ولم يكف بذلك بل حدد جيباً جغرافياً إماراتياً آخر متمثلاً بمنطقة النحوة والتي تقع في قلب ولاية مدحاء حتى أصبحت تحيط بها من جميع الجهات في شكل يثير الاستغراب، بالرغم من أن هذه المناطق تحمل نفس الديانة واللغة والعادات والتقاليد ولم يكن من الضروري تقطيعها بهذه الطريقة الغريبة. ثم يرجع ذلك إلى الولاءات القبلية المتغيرة على حد تعبيره^(٥٢)، لكن مما لا شك فيه هو أن هذا الترسيم الحدودي وضع لتحقيق طلبات شركات النفط للعمل دون عناء، لكن النفط لم يكتشف أصلاً في أي من الإمارات الشمالية سوى إمارة دبي عام ١٩٦٦ وإمارة الشارقة عام ١٩٧٢ وكلاهما بكميات قليلة، وأصبحت تقسيمات الحدود بتلك الطريقة المثيرة للخلافات أمراً واقعاً لا محالة^(٥٣).

ويتضح مما سبق أن هناك عدة معايير اتخذت في تخطيط الحدود ولم يتم الاتفاق على معيار واحد مما أدى إلى مزيد من التعقيد والتداخل^(٥٤) في رسم خريطة الحدود السياسية، والتي على ما يبدو تعد واحدة من أسوأ الحدود السياسية في العصر الحديث، وإذا أمعنا النظر في خريطة الإمارات لوجدنا أن أبوظبي العاصمة تشكل المساحة الأكبر من بين الإمارات، وكذلك بالنسبة

لمخزون النفط فقد حظيت إمارة أبوظبي بكميات تجارية من النفط كما هو معلوم، وتعد إمارة أبوظبي وهي العاصمة بالإضافة إلى إمارة أم القيوين، هما الإماراتان الوحيدتان اللتان تشكلان وحدة متصلة، أما بالنسبة لإمارة دبي فإنها تتصل بإمارتي أبوظبي والشارقة كقطعة واحدة ثم لا تلبث إلا أن تجد أن لها جيئاً جغرافياً خارج حدودها تماماً بل خارج حدود الإمارات ويقع داخل الأراضي العمانية بالكامل متمثلاً في منطقة "حتا" كما أسلفنا، كحال إمارة عجمان التي تمتلك هي الأخرى جيئاً جغرافياً في منطقة "مصفوت" والذي يقع داخل الأراضي العمانية أيضاً، بالإضافة إلى منطقة "المنامة" فأصبحت هذه الإمارة تتكون من ثلاث مناطق أو ثلاثة قطاعات، أما بالنسبة لإمارة رأس الخيمة فهي الأخرى حددت ورسمت بشكل طولي غريب يبدأ من شبه جزيرة مسندم ويستمر طولياً متخللاً الأراضي العمانية حتى يصل بالقرب من حتا ومصفوت، وتتصل إمارة رأس الخيمة بجميع إمارات الدولة عدا إمارة أبو ظبي، ناهيك عن منطقة مسافي التي تتبع كلا من إمارتي رأس الخيمة والفجيرة، ثم تأتي إلى الشارقة التي استفردت بميزة الاتصال بجميع إمارات الدولة بالإضافة إلى اشتراكها بحدود خارجية مع سلطنة عُمان في عدة مواضع، وهي الإمارة الوحيدة التي تطل على مسطحين مائيين هما بحر عُمان والخليج العربي .

ولم يكتف ووكر بالخلل الذي نتج عن رسمه للحدود بهذا الشكل الغريب، بل إن حجم الإمارات نفسها لا يشكل توازناً، فالعاصمة أبو ظبي مثلاً استحوذت على مساحة تصل إلى ٨٦% من إجمالي مساحة الدولة دون احتساب الجزر، في حين تصل مساحة مثلاً أم القيوين إلى ما يعادل ١% من مساحة الدولة دون الجزر، ومما زاد الأمر غرابةً هو أن إمارة عجمان تعادل فقط ما نسبته ٠,٣% من المساحة الإجمالية للدولة دون احتساب الجزر، وهي بذلك تكون أصغر إمارات الدولة^(٥٥)، وكأن ووكر أراد أن يطبق سياسة

فرق تسد "Dived and rule" بحذافيرها وهي سياسة تفرد بها الاستعمار البريطاني منذ ظهوره .

وبالمناسبة فإن جميع الإمارات تشترك بحدودها مع سلطنة عُمان عدا إمارة أم القيوين وتتداخل أراضي الإمارات مع أراضي عُمان بشكل غير مفهوم أو بمعنى أصح مؤسف للغاية حتى إنه استقطع ولاية مسندم من بلدتها الأم وهي سلطنة عُمان وإحاطتها بأراضي الإمارات بالكامل برياً من جهة الجنوب والجنوب الغربي أما بقية حدودها فهي تطل على الخليج العربي من جهة الغرب وبحر عُمان من جهة الشرق، فأصبحت بذلك خريطة الإمارات أشبه بلوح شطرنج من حيث تتداخل الإمارات بعضها من بعض أو تتداخل دولة الإمارات مع حدود عُمان بشكل تعسفي والأسوأ من ذلك ظهور الجيوب الجغرافية المتمثلة في منطقة النحوة التابعة لإمارة الشارقة وولاية مدحاء التابعة لمحافظة مسندم وهي تتبع سلطنة عُمان ناهيك عن تقطيع الإمارة نفسها عن المناطق التابعة لها والمتمثلة بمنطقة مصفوت والمانامة التابعتين لإمارة عجمان، بالإضافة إلى حتا التابعة لإمارة دبي، حتى إمارة الفجيرة نفسها بالرغم من صغر مساحتها لكنها هي الأخرى تمتلك مناطق بعيدة عن الإمارة ومنشقة عنها تماماً والمتمثلة بدبا الفجيرة والبديدة وشرم مثلا، وتفصلها عن إمارة الفجيرة نفسها مناطق تابعة لإمارة الشارقة والمتمثلة بخور فكان ومناطقها التابعة لها، بالإضافة إلى مدينة دبا الحصن التابعة لإمارة الشارقة، وبمجرد مرورك بالسيارة في هذه المناطق سوف ينتابك الارتباك من هذا التقسيم المحكم والمتعمد للإمارات من قبل فنان بارع في تقطيعها لأجزاء متناثرة ومتباعدة وفصلها عن أراضي الإمارة التابعة لها.

والجدير بالذكر أن الحدود البرية بين دولة الإمارات وسلطنة عُمان هي من أعقد الحالات الحدودية ليست في العالم العربي فحسب؛ وإنما في العالم

كلية نتيجة لعدة اعتبارات كما أسلفنا، وربما تأتي الولاءات القبلية المتقلبة أحد أبرز أسبابها، ولا ننسى دور السلطات البريطانية التي ساهمت بشكل أو بآخر في تعقيد الوضع من خلال تدخلاتها واقتراحاتها المثيرة في عملية نشأة وصناعة الحدود العُمانية الإماراتية، والتي لا تزال إلى يومنا هذا تعاني من النزاعات والاختلافات بسبب مناطق محايدة ومتداخلة قادرة على إثارة الاختلافات والنزاعات في أي وقت كان^(٥٦).

تبعات التقسيم المعقد للحدود لا يحمد عقباه ولولا فضل الله ثم حكمة القيادة الرشيدة المتمثلة بالشيخ زايد (طيب الله ثراه) وإخوانه حكام الإمارات وسعيه الحثيث نحو الاتحاد ورفض كل أشكال الشقاق والنزاع والاختلافات وتسوية المنازعات بين الإمارات^(٥٧) لما تأسست دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي قطعت وجزئت حتى أصبحت بهذا الشكل المعقد من حيث ترسيم الحدود، لأن عدم تسوية الحدود المتنازع عليها ووجود أخرى محايدة قد يثير النزاعات بين أطرافها فهي كالألغام تماما التي ربما تنفجر في يوم من الأيام إذا ما تم الانتهاء من تسوية الحدود والتفاهم فيما بين الأطراف المشتركة في تلك الحدود وذلك عبر المحادثات البناءة حتى ترتقي هذه الدول بشكل أكبر وتوجه جل اهتمامها نحو مشاريع التنمية بعيدا عن كل ما يعكر صفو العلاقات بينها.

وفي هذه الدراسة لا نلقي اللوم بالكامل على جوليان ووكر في رسم الحدود بهذه الطريقة التي ظهرت عليها والتي خلفت نزاعات واختلافات حدودية بين الإمارات نفسها أو حتى بين دولة الإمارات وجيرانها، لكنه للأسف تقفن في تقطيع الأوصال وكثرة الجيوب الجغرافية ناهيك عن تداخل الحدود بين الإمارات بعضها من بعض أو بين الإمارات كدولة وجارتها سلطنة عُمان بشكل خاص، بالرغم من طبيعة التضاريس الجغرافية التي تتميز بها المنطقة والتي سهلت

الاتصال والانتقال من مكان إلى آخر ولم تشكل يوماً ما عائقاً يحول دون اتصال السكان ببعضهم البعض، ثم يأتي بعض الباحثين الأجانب المتحيزين بإلقاء اللوم ليس على من قام برسم تلك الحدود السياسية بين الإمارات إنما على الحكام والأهالي، ولا عجب إن كانت معظم كتاباتهم منحازة لا تعطي إلا بعض جوانب الصورة لا الصورة بأكملها، ناهيك عن إصدار الأحكام على الآخرين، فمثلاً في كتاب "International politics of the Persian" للكاتب Mehran Kamrava وتحديداً صفحة ٣٨ يقول ما مفاده إن ووكر كان مسؤولاً عن رسم الحدود في فترة الخمسينيات والستينيات تلك الحدود التي لا تعد ولا تحصى بين إمارات الساحل نفسها وبينها وبين جارتها سلطنة عُمان، ثم يعدل عن رأيه ويلقي اللوم على سبب عدم دقة تلك الحدود على شيوخ المنطقة نتيجة صلابتهم وعدم سماحهم برسم حدود دقيقة مع سلطنة عُمان، فنشأت حدود متنازع عليها وجيوب جغرافية، وضرب مثال على ذلك وادي حتا، ولم يلق اللوم على طريقة ووكر التي خلفت نزاعات وخلافات عديدة بين الأخوة!^(٥٨).

والتصقت صفة ترسيم الحدود السياسية لدولة الإمارات على جوليان ووكر، فعند الاطلاع على كتابه "Tyro on the Trucial coast"، كما توجد نسخة معربة منه تحت عنوان "إمارات الساحل المتصالح مذكرات جوليان ووكر" تتعجب من مصطلحاته غير المناسبة، بالإضافة إلى عدم تحليه بالحيادية، بل في كثير من الأحيان كان يعتسف الأحكام، وفي أحيان أخرى تغلب عليه الاندفاعية، وربما كان يستكمل دور السياسة البريطانية فيما يسمى بفرق تسد، وقد استخدم في مواضع عدة مصطلح "ساحل القراصنة" داخل محتوى كتابه واتهم أهل الساحل بتجارة العبيد ثم ما لبث أن أكد حسن تعامل أهل الساحل مع هذه الفئة!.

وحيثما حضر ووكر ندوة قام بها مركز الدراسات العربي الأوروبي تحت عنوان جزر الخليج العربي: أسباب النزاع ومتطلبات الحل، ناقش بدوره أسباب احتلال الجزر العربية الثلاث: طنط الكبرى وطنت الصغرى وأبو موسى وأن اتفاقية الحماية المبرمة بين بريطانيا ودول شاطئ القراصنة حسب تعبيره تنتهي في كانون الأول، وأن غالبية القوة البريطانية غادرت الخليج ولم يعد بوسعها حماية الجزر كما سبق لها وفعلت إزاء المطالبة الإيرانية بتلك الجزر خلال السنوات التي سبقت الانسحاب البريطاني، ثم ذكر أنه من غير المعقول أن تحارب بريطانيا صديقها الشاه لاسترداد جزيرتي طنط الكبرى والصغرى، ثم في موضع آخر ذكر أن اختيار الشاه لتاريخ احتلال الجزر كان حكيما جدا، مبررا هذا الاحتلال بالحكمة التي تحلى بها الشاه ولو أنه أرسل جيوشه بعد الاتحاد لكان التعايش السلمي بين إيران والإمارات شبه مستحيل، ثم إن الإيرانيين تمنوا أن يقولوا إن مسألة الجزر هي مسألة تخصهم مع القواسم ولا علاقة للإمارات العربية المتحدة بها!، ثم رجع وقال إن اختيار الشاه هذا التاريخ في احتلال جزر أطل فترة السلام في المنطقة^(٥٩).

إنه لمن المؤسف أن يصدر هذا الكلام من مبعوث بريطاني تعايش في المنطقة وكلف بترسيم الحدود آنذاك، فهو بالرغم من أنه غريب عن المنطقة ثم إنه مستخدم مصطلحات استعمارية متمثلة بساحل القراصنة واتهم أهل الخليج بتجارة الرقيق ثم جاء ليستكمل وجهة نظره الاستعمارية بما يتعلق بموضوع احتلال الجزر الإماراتية ويبرر ذلك إلى ما أسماه بحكمة الشاه!، كما أخلى مسؤولية بريطانيا التي وضعت نفسها بمثابة الحامي لهذه المنطقة كما ادعت من قبل، وتفريطها غير المبرر بجزر الإمارات التي ستبقى إماراتية عربية بالرغم من احتلالها من قبل السلطات الإيرانية، ومحاولتها الدائمة لطمس الهوية العربية في هذه الجزر وتغيير الحقائق التاريخية، ثم نأتي إلى الأمر

من ذلك عندما ذكر بأن الإيرانيين لطالما تمنوا أن يقولوا أن مسألة الجزر هي مسألة تخصهم مع القواسم ولا علاقة للإمارات العربية المتحدة بها!، ويبدو أن الإنجليز ما زالوا يحسبون حساباً للقواسم، وهذه مغالطة لأن دولة الإمارات العربية المتحدة قد تأسست وأصبحت اتحادية، مما يعني أنه يجب التعامل معها كدولة وليس كإمارة أو أسرة حاكمة.

الخاتمة

من خلال استعراض دور جوليان ووكر في ترسيم حدود الساحل المتصالح (الإمارات العربية المتحدة حالياً) من عام ١٩٥٤م-١٩٦٠م، وكيف ساهم ذلك الترسيم في خلق نزاعات حدودية داخلية بين الإمارات نفسها وخارجية بين الإمارات العربية وجيرانها لا سيما سلطنة عُمان.

• الاستنتاجات:

١. تأخر ترسيم الحدود السياسية للإمارات الساحل إلى ما بعد منتصف القرن المنصرم.
٢. أدى ظهور النفط في عدة مناطق في الخليج العربي إلى الاستعجال في ترسيم الحدود السياسية لتسهيل عمليات التنقيب عن النفط وبالتالي تجنب النزاعات الحدودية الممكنة.
٣. ساهم جوليان ووكر في ظهور أول خريطة سياسية للإمارات العربية، بعدما قام بترسيم الحدود لأكثر من خمس سنوات.
٤. إنه بالرغم من ترسيم الحدود بين الإمارات تقادياً للنزاعات بين الأطراف إلا أن ذلك لم يمهز النزاعات بشكل دائم، إنما ظهرت مشكلات حدودية بين

الإمارات حتى بعد قيام الاتحاد.

٥. بالرغم من العيوب التي طالت ترسيم الحدود في بعض المناطق نتيجة لترسيم ووكر، إلا أنه تم الاستعانة به حتى بعد مرور ما يزيد على ثلاثين عاما من قيام الاتحاد.

٦. قيام المغفور له بإذن الله الشيخ زايد مؤسس دولة الإمارات بدور أساسي لفض الخلافات الحدودية لتمهيد الطريق نحو اتحاد الإمارات وظهورها على خارطة السياسة الدولية.

● التوصيات:

١. إبراز أهمية الانتهاء من ترسيم الحدود السياسية بين الأطراف المتنازعة تقاديا للخلافات المستقبلية.

٢. محاولة تسليط الضوء على أهمية الاتحاد بين الإمارات ونبذ جميع عوامل الفرقة والتشتت والخلافات.

٣. الإسراع في تسوية الخلافات ليس فقط بين الحدود الداخلية بين الإمارات، إنما محاولة فض النزاعات فيما يتعلق بالحدود الخارجية بين الإمارات وجيرانها.

٤. ضرورة التحاور فيما يخص المناطق المحايدة إن وجدت والتي لم يتم الاتفاق بعد على ملكيتها بين الأطراف المعنية.

الملاحق:

ملحق (١): الخريطة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة^٦.



الهوامش:

(1) The Diplomatic Service List, Great Britain Diplomatic Service, The Foreign Office List 1966 Volume 1, Her Majesty's Stationary Office, p. 303.

(٢) ووكر، جوليان، إمارات الساحل المتصالح: مذكرات جوليان ووكر، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط١، ٢٠٢١م، ص-ص (٧-١٠).

(3) yaqoob, Tahira (2008 11 November). A return to the country he drew. From <http://www.thenationalnews.com>, visited: 25/Jul/2023.

(4) The foreign office list and Diplomatic and consular yearbook (1964), member of the staff of the foreign office, London, 421.

ووكر، إمارات الساحل المتصالح: مذكرات جوليان ووكر، المرجع نفسه، ص ١٢.

(٥) هو مركز الشرق الأوسط للدراسات العربية Middle East Centre for Arab Studies، أو (ميكاس MECAS) في شمالان في لبنان؛ تاريخ الولوج: ٢٣/أغسطس/٢٠٢٣م

<https://ar.unionpedia.org>،

ووكر، إمارات الساحل المتصالح: مذكرات جوليان ووكر، المرجع السابق، ص-ص (١٢-١٣). (٦)

(7)Langton, Janes (2018 23 July). British diplomat who mapped the borders of the Emirates dies aged 89.from <http://www.thenationalnews.com>, visited: 25/Jul/2023.

(٨) ووكر، إمارات الساحل المتصالح: مذكرات جوليان ووكر، المرجع نفسه، ص ١٥.

(٩) المرجع نفسه، ص ١٧.

(10)Baldwen, Derek (2018 24 July). The British envoy who put UAE on world map. From: <http://gulfnews.com>, visited: 25/Jul/2023.

نفسه، ووكر، إمارات الساحل المتصالح: مذكرات جوليان ووكر، المرجع نفسه، ص، ص ١٧٤، ٩٦؛

(١١) عبد الله، محمد مرسي، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، دار القلم، الكويت، ط١، ١٩٨١م، ص ٤٠٠؛ الصايغ، فاطمة، (١٩٩٨م)، الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة، مركز الخليج للكتب، دبي، ط٢، ص ٢١٢.

(12) Al-Mazrouei, N. (2013). UAE-Saudi Arabia Bounder Dispute: The Case of

the 1974 Treaty of Jeddah [Doctoral dissertation, University of Exeter].
<http://core.ac.uk>, visited: 5/Aug/2023.

(١٣) إمارات الساحل المتصالح: مذكرات جوليان ووكر، المرجع السابق، ص ٢٣٣.

(14) Morris, Loveday (2011 11 Nov). The tenacious agent who put the emirates on the map. From <http://www.thenationalnews.com>, visited: 25/Jul/2023.

(15) Baldwin, Derek (2018 24 July). The British envoy who put UAE on world map. From <http://gulfnews.com>, visited: 1/Aug/2023

(١٦) ابن منظور، جمال الدين أبي الفضل محمد بن مرم ابن منظور الأنصاري الإفريقي المصري (ت ٧١١هـ/١٣١١م)، (٢٠٠٩م)، لسان العرب، تح عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٣، ص ١٧٢.

(١٧) الدويكات، قاسم، (٢٠٠٣م)، مشكلات الحدود السياسية في الوطن العربي، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، إريد، ط ١، ص ١٧.

(١٨) نبهان، يحيى محمد، (٢٠٠٨م)، معجم مصطلحات الجغرافيا الطبيعية والفلكية والسياسية، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ص ١١٠.

(١٩) رقله، فيليب (١٩٧٠م)، "الحدود الدولية ومشكلاتها السياسية"، المجلة الجغرافية العربية-الجمعية الجغرافية، ع ٣، ص ٧٥-٧٦.

(٢٠) البرازي، نوري خليل (ربيع الثاني ١٩٦٤م)، "الحدود السياسية بين أقطار الوطن العربي: حدود مصطنعة"، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة - الأعلام، ع ١، ص ٨٨-٨٩.

(٢١) المركز الدراسات العربي الأوروبي، (١٩٩٤م)، ندوة جزر الخليج العربي أسباب النزاع ومتطلبات الحل، المركز الدراسات العربي الأوروبي، ط ١، ص ٧.

(٢٢) عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، المرجع السابق، ص ٣٩٥؛ شاعر، محمود، (٢٠٠٣م)، موسوعة تاريخ الخليج العربي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ص ٨٧١.

(٢٣) رضوان، محمد، (١٩٩٩م)، منازعات الحدود في العالم العربي: مقارنة سوسيو تاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية، أفريقيا الشرق، بيروت، ص ٢٤.

(٢٤) العجمي، ظافر محمد، (٢٠٠٦م)، أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ص١٤٥.

(٢٥) رؤوس الجبال: هي مرتفعات جبلية تشكل حدودا سياسية بين الإمارات وسلطنة عمان من شمال قرية شعم بحوالي كيلومتر واحد حيث السفوح الغربية للجروف البحرية مع مياه الخليج العربي؛ للمزيد، انظر: غنيم، عبد الحميد عبد القادر، جغرافية الإمارات العربية المتحدة الإقليمية الطبيعية والبشرية، دار الكتاب الجامعي، العين، ٢٠٠١م، ص٧٥. للتوسع يراجع: - عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، المرجع السابق، ص٣٩٥

(٢٦) عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، المرجع نفسه، ص٣٩٦-٣٩٧.
(٢٧) لوريمر، ج.ج، (١٩٧٥م)، دليل الخليج، القسم الجغرافي، طبع على نفقة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، قطر، ج٧، ص٢٣٠٦.

(٢٨) السيار، عائشة، (١٩٩٦م)، التاريخ السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة، مكتبة الجامعة، أبو ظبي، ط١، ص٣٩.

(٢٩) الفارس، محمد فارس، (٢٠١٥م)، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل الإمارات العربية المتحدة حاليا ١٨٦٢-١٩٦٥، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط٢، ص٢٢٥.

(٣٠) عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، المرجع نفسه، ص٣٩٦.

(٣١) المرجع نفسه، ص٣٩٦.

(٣٢) عبد الله، عبد الخالق، (١٩٩٨م)، النظام الإقليمي الخليجي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ص٣٢.

(٣٣) الفارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل الإمارات العربية المتحدة حاليا ١٨٦٢-١٩٦٥، المرجع السابق، ص٢٢٥.

(34) Sir Trenchard Craven William Fowle (1884-1940), Diplomat, he spent 24 years working as a British colonial administrator in the Arabian Gulf. From: <https://www.npg.org.uk> , <https://blogs.bl.uk> visited: 21/Aug/2023.

(٣٥) السير توم هيكونبوثام من مواليد ١٩٠٣م، وكان محافظا على عدن من ١٩٥١-١٩٥٦م، وتوفي عام ١٩٨٣م؛ انظر: تاريخ الولوج: ٢٠ / أغسطس/٢٠٢٣م؛ ص ٢٠. الرابط:

<https://peterpickering.wixsite.com>

Captain J B Howes, the political Agent in Muscat in 1942; from: <https://blogs.bl.uk> visited: 21/Aug/2023. (36)

(٣٧) هو خان صاحب سعيد عبدالرزاق الرزوقي، مواطن كويتي وعمل كوكيل للمقيمة البريطانية في الشارقة، ومكث في وظيفته حوالي ٩ سنين؛ انظر: IOR/L/PS/12/3942, f 31، مكتبة قطر الرقمية؛ www.alkhaleej.ae، تاريخ الولوج: 21/Aug/2023.

(٣٨) عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، المرجع نفسه، ص ٣٩٩؛ كرم، جاسم محمد يوسف (أكتوبر ٢٠٠٣م)، تقسيم المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية وترسيم الحدود البحرية للمنطقة المغمورة المحايدة لها، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع ١١١، الكويت: جامعة الكويت-مجلس النشر العلمي، ص ١٦.

(٣٩) عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، المرجع السابق، ص ٤٠٠.

(٤٠) تاريخ الإمارات العربية المتحدة: مختارات من أهم الوثائق البريطانية ١٧٩٧-١٩٦٥، تح: محمد مرسي عبدالله، مركز لندن للدراسات العربية، لندن، مج ٣، ١٩٩٦م، ص ١٨٦؛ قاسم، جمال زكريا، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤-١٩٤٥، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ١، ١٩٧٣م، ص-ص (٤٥٢-٤٥٣).

(٤١) عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، المرجع نفسه، ص ٤٠٠.

(٤٢) تاريخ الإمارات العربية المتحدة: مختارات من أهم الوثائق البريطانية ١٧٩٧-١٩٦٥، المرجع نفسه، ص-ص (٢٣٤-٢٣٥).

(٤٣) دبلوماسي بريطاني، ولد في ١١/ابريل/١٩٢١م، وعمل كمسؤول سياسي في أبوظبي من عام ١٩٥٥-١٩٥٨م، وتوفي في ٨/يونيو/ ٢٠٠٧م عن عمر يناهز ٨٦ عاما، للمزيد: www.telegraph.co.uk، تاريخ الولوج: ٢١/أغسطس/٢٠٢٣م.

(٤٤) عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، المرجع السابق، ص-ص (٤٠٠-٤٠١).

Al-Ulama, H.M, The Federal Boundaries of the United Arab Emirates, University of Durham, England, 1994, 227.

(٤٥) تاريخ الإمارات العربية المتحدة: مختارات من أهم الوثائق البريطانية ١٧٩٧-١٩٦٥، المرجع السابق، ص ١٣٥.

(٤٦) الفارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل الإمارات العربية المتحدة حالياً (١٨٦٢-١٩٦٥)، المرجع السابق، ص-ص (٢٢٧-٢٢٨).

(٤٧) الجاسور، ناظم عبد الواحد، (٢٠٠١م)، إشكالية الحدود في الوطن العربي دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ص ٤٢.

(٤٨) الدويكات، قاسم، مشكلات الحدود السياسية في الوطن العربي، المرجع السابق، ص ٢٨٢.

(٤٩) العجيلي، محمد صالح، (٢٠٠٠م)، دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في الجغرافيا السياسية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط١، ص ١٧.

(٥٠) السيار، التاريخ السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة، المرجع السابق، ص-ص (٥٠-٥١).

Al-Ulama, The Federal Boundaries of the United Arab Emirates, ob.cid, p 110. (٥١)

Patrick Fagan, "Border Surviving In Oman 1964" The Anglo-Omani Society (٥٢) review 2014, Brunton Business Publication, London, 2014, p29.

(٥٣) الفارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل الإمارات العربية المتحدة حالياً (١٨٦٢-١٩٦٥)، المرجع السابق، ص ٢٢٩.

(٥٤) السيار، التاريخ السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة، المرجع السابق، ص ٩٢

(٥٥) سلام، أسامة محمد، (٢٠١٦م)، البصمة المائية للإمارات العربية المتحدة مؤثر أمن الماء والغذاء، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، ط١، ص.ص (٨٣، ٨٠).

(٥٦) أبو داود، عبد الرزاق بن سليمان بن أحمد (يونيو ٢٠٠٣)، "تظيرية الحدود الدولية وسياستها في شبه الجزيرة العربية"، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مجلة جامعة أم

القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية، مج ١٥، ع ٢٤، ص ٢٢٣.

(٥٧) صالح، ناهض إبراهيم عبد الله وآخرون (أكتوبر ٢٠٢١)، "الشيخ زايد بن سلطان ودوره في قيام الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠٤-١٩٧٢م"، مصر، جامعة طنطا كلية الآداب، المجلة العلمية بكلية الآداب، ع ٤٥، ص ٧.

؛ Gerson, Jen,(2008 26 Nov). UAE birth overcame friction and disputes, from <http://www.thenationalnews.com>.

(58) Kamrava, Mehran, (2011). International Politics of the Persian Gulf, Syracuse University Press, New York, p38.

(٥٩) ندوة جزر الخليج العربي: أسباب النزاع ومتطلبات الحل، المرجع السابق، ص ٧١.

٦٠ -نقلًا عن: <https://u.ae/ar-ae/footer/map>

قائمة المصادر والمراجع

• أولاً: المصادر

١. تاريخ الإمارات العربية المتحدة: مختارات من أهم الوثائق البريطانية العربية، ١٧٩٧-١٩٦٥، تح: محمد مرسي عبدالله، مركز لندن للدراسات العربية، لندن، مج ٣، ١٩٩٦م.
٢. شاكر، محمود، (٢٠٠٣م)، موسوعة تاريخ الخليج العربي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان.
٣. لوريمر، ج.ج، (١٩٧٥م)، دليل الخليج: القسم الجغرافي، طبع على نفقة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، قطر، ج ٧.
٤. ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مرم ابن منظور الأنصاري الإفريقي المصري (ت ٧١١هـ/١٣١١م)، (٢٠٠٩م)، لسان العرب، تح عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٣.

• ثانياً: المراجع

١. الدويكات، قاسم، (٢٠٠٣م)، مشكلات الحدود السياسية في الوطن العربي، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، إربد، ط ١.
٢. رضوان، محمد، (١٩٩٩م)، منازعات الحدود في العالم العربي: مقارنة سوسيو تاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية، أفريقيا الشرق، بيروت.
٣. سلام، أسامة محمد، (٢٠١٦م)، البصمة المائبة للإمارات العربية المتحدة مؤثر أمن الماء والغذاء، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، ط ١.
٤. السيار، عائشة، (١٩٩٦م)، التاريخ السياسي لدولة الإمارات العربية

١. المتحدة، مكتبة الجامعة، أبو ظبي، ط١.
٥. الصايغ، فاطمة، (١٩٩٨م)، الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة، مركز الخليج للكتب، دبي، ط٢.
٦. عبد الله، محمد مرسي، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، دار القلم، الكويت، ط١، ١٩٨١م.
٧. العجمي، ظافر محمد، (٢٠٠٦م)، أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١.
٨. العجيلي، محمد صالح، (٢٠٠٠م)، دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في الجغرافيا السياسية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط١.
٩. غنيم، عبد الحميد عبد القادر، جغرافية الإمارات العربية المتحدة الإقليمية الطبيعية والبشرية، دار الكتاب الجامعي، العين، ٢٠٠١م.
١٠. الفارس، محمد فارس، (٢٠١٥م)، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل الإمارات العربية المتحدة حاليا ١٨٦٢-١٩٦٥، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط٢.
١١. قاسم، جمال زكريا، الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤-١٩٤٥، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٩٧٣م.
١٢. نيهان، يحيى محمد، (٢٠٠٨م)، معجم مصطلحات الجغرافيا الطبيعية والفلكية والسياسية، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عُمان.
١٣. المركز الدراسات العربي الأوروبي، (١٩٩٤م)، ندوة جزر الخليج العربي: أسباب النزاع ومتطلبات الحل، المركز الدراسات العربي الأوروبي، ط١.

١٤. ووكر، جوليان، إمارات الساحل المتصالح: مذكرات جوليان ووكر، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط١، ٢٠٢١م.

• ثالثاً: المراجع الأجنبية

1. Kamrava, Mehran, (2011). International Politics of the Persian Gulf, Syracuse University Press, New York, p38.
2. Patrick Fagan, "Border Surviving In Oman 1964" The Anglo-Omani Society review 2014, Brunton Business Publication, London, 2014, p29.
3. The Diplomatic Service List, Great Britain Diplomatic Service, The Foreign Office List 1966 Volume 1, Her Majesty's Stationary Office, p. 303.
4. The foreign office list and Diplomatic and consular yearbook (1964), member of the staff of the foreign office, London, 421.

• رابعاً: المجلات العلمية

١. البرازي، نوري خليل (ربيع الثاني ١٩٦٤م)، "الحدود السياسية بين أقطار الوطن العربي حدود مصنعة"، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة - الأعلام، ع١، ص١ - ص٨٨-٨٩.
٢. أبوداود، عبد الرزاق بن سليمان بن أحمد (يونيو ٢٠٠٣)، "نظرية الحدود الدولية وسياستها في شبه الجزيرة العربية"، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية، مج١٥، ع٢، ص٢٢٣.
٣. رفل، فيليب (١٩٧٠م)، "الحدود الدولية ومشكلاتها السياسية"، المجلة الجغرافية العربية - الجمعية الجغرافية، ع٣، ص٧٥-٧٦.
٤. كرم، جاسم محمد يوسف (أكتوبر ٢٠٠٣م)، "تقسيم المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية وترسيم الحدود البحرية

للمنطقة المغمورة المحاذية لها"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة
العربية، ع ١١١، الكويت: جامعة الكويت-مجلس النشر العلمي،
ص ١٦.

• خامسا: الرسائل العلمية

1. Al-Mazrouei, N. (2013). UAE-Saudi Arabia Bounder Dispute: The Case of the 1974 Treaty of Jeddah [Doctoral dissertation, University of Exeter].
2. Al-Ulama, H.M, The Federal Boundaries of the United Arab Emirates, University of Durham, England, 1994, 227.

• سادسا: مواقع الإنترنت

1. <http://www.thenationalnews.com>
2. <http://core.ac.uk>
3. <http://gulfnews.com>
4. <https://blogs.bl.uk>
5. <https://peterpickering.wixsite.com>.
6. www.alkhaleej.ae
7. www.npg.org.uk
8. <https://u.ae/ar-ae/footer/map>